

المنطق عند عمر بن سهلان الساوي من خلال كتابه "البصائر النصيرية في علم المنطق"

Zoubeida BENMISSI
(ENS, Constantine)

Résumé

La recherche dans l'histoire de la logique nécessite parler des principales étapes de son développement et les problématiques philosophiques qui ont accompagné chacune, en commençant par la pensée logique dans les civilisations antiques pour passer à la logique aristotélicienne (une étape très importante surtout qu'Aristote est le fondateur de cette logique), puis les écoles grecques post-aristotélicienne, ensuite on se penche vers le monde arabo-islamique du moyen âge, étape qui a été négligé(ou même ignoré) par quelques logico-historiens . A ce stade, on peut citer beaucoup de noms et montrer leurs contributions, et parmi ceux Zinedine Umar *ibn Sahlān al-Sāwi*, que son œuvre « Al-Basair al Nasiriyah fi al-mantiq » a été consacré à la logique d'Aristote. Il l'a défini, sélectionné ses objectifs et le but de son étude, puis précisé son thème qui est divisé en deux parties : la visualisation et la ratification. Dans ce Traité, l'influence d'Avicenne eu égard à sa conception de la logique comme technique et science théorique à la fois est claire.

ملخص

إن البحث في تاريخ المنطق ي تطلب الحديث عن أهم مراحل التاريخية بداية من الإرهاصات المنطقية قبل أرسطو ، إلى الحديث عن المنطق الأرسطي كحلقة اساسية ومهمة ، فلندارس اليونانية اللاحقة التي أثرت هذا المنطق ، ثم نعرض نحو المنطق في العالم العربي والإسلامي وهي الحقبة الزمنية التي تم تجاهلها من طرف بعض مؤرخي المنطق. وفيها نجد أسماء كثيرة يمكن ان نقف عندها وندرس إسهاماتها المنطقية ، منها ما تم التطرق اليها بالدراسة والتحليل ، ومنها ما ذكر بطريقة عابرة دون التوقف عندها كالمنطقي زين الدين عمر بن سهلان الساوي الذي ألف كتاب "البصائر النصيرية في علم المنطق" ، عرض فيه المنطق الأرسطي بالشرح والتحليل وتقديم الأمثلة ، بدءا من تعريف المنطق وتبيان الغاية منه والهدف من دراسته ، إلى تحديد موضوعه المتمثل في التصور والتصديق و في هذا المقال ، سيتم التطرق الى التصديق بشطريه القضية والقياس ، وموقف الساوي منه. مع الاشارة الى ان الساوي في كتابه يذكرنا بتأثير ابن سينا عليه وكذا الطابع العملي للمنطق.

Abstract

Research in the History of Logic requires tackling the main stages of its development, and the philosophical issues that have accompanied each stage, starting with the logical thinking in the ancient civilizations, to the Aristotelian logic (an essential and important stage), followed by the post-Aristotelian Greek schools, then the Arab-Islamic world of the Middle Ages, a step that has been overlooked (or ignored) by some Logic historians. This stage is famous by many persons who show their contributions, among whom we can name " Zinedine Umar Ibn Aahlan al-Sawi" and his work " Al-Basair al Nasiriyah fi al- mantiq" which was devoted to Aristotle's Logic. Al-Sawi first defines logic, its objectives and purposes, then, specifies its theme which is divided into two parts : visualization and ratification. In the work of "Al-Sawi", we can notice the influence of Avicenna and the practical aspects of his logic.

يعتبر المنطق العربي حلقة مفقودة في تاريخ المنطق عموماً، فقد نال المنطق الأرسطي و المنطق الحديث والمعاصر حظاً وافراً من اهتمام الفلاسفة والباحثين، وشكّل محور اهتمامهم وانشغالهم لعقود من الزمن، لكن بين المرحلتين حلقة بقيت مجهولة وهي التي تتعلق بالمنطق عند العرب، حيث لا نعرف عن هذه المرحلة إلا النزر القليل لغياب بحوث في تاريخ المنطق عند العرب كبحث مستقل.

وعلى الرغم من وجود بعض الإسهامات التي حاولت أن تؤرخ لهذه المرحلة مثل ما جاء به نيقولا ريشر في كتابه تطور المنطق العربي¹، ومحمد عزيز نظمي سالم في كتابه تاريخ المنطق عند العرب²، إلا أنها لم تستطع أن بفي هذه المرحلة حقها من البحث والدراسة، ولم تستطع أن ترسم صورة كاملة عن المناطقة العرب وإسهاماتهم المنطقية. و من بين هؤلاء زين الدين عمر بن سهلان الساوي¹، صاحب كتاب البصائر النصيرية².

يعرف الساوي المنطق بأنه: "قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد، بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته..."³، كما أكد أيضاً على أن الغاية منه لتوصل إلى السعادة الأبدية "لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل في أن يعلم الخير والحق، أما الحق فلذاته وأما الخير فللعمل به... والرؤية الإنسانية قد يعترها الزيف والعدول عن النهج السداد... فربما اعتقدت غير الحق حقاً وما ليس بخير خيراً... فحرم صاحبها من السعادة الأبدية لما فاتته من إدراك الحق والخير والتميز بينهما وبين الباطل والشر، وتخلّف عن نيل النعيم الدائم في جوار رب العالمين، فإذ لا بد لطالب النجاة من الهدى... بمعرفة القانون الصناعي الذي يقيه الغلط في صواب النظر... طبعاً إن المتأمل لهذا التعريف يلمس بالفعل الطابع العملي للمنطق عند الساوي، وهو ما أكدته علي سامي النشار في كتابه المنطق الضروري حيث أنه بعد أن أورد هذا التعريف، علّق عليه قائلاً بأن الساوي أضفى على المنطق صبغة عملية، ثم تساءل علي سامي النشار: هل فعلاً تتوافق العقول السليمة كما قال الساوي؟ فطبيعة التعريف حسب سامي النشار أنه أرسطو طالسي⁴، ويتساءل النشار حول منطق الساوي ما إذا كان علماً أم فن؟ ونجد الإجابة في كتاب أسس المنطق الصوري ومشكلاته⁵ لعلي عبد المعطي و محمد علي أبو ريان وتتمثل في أن الساوي يجعل من المنطق علماً

¹ هو زين الدين عمر بن سهلان الساوي نسبة إلى ساوة* الواقعة بين الري وهمذان عاش في نيسابور وتعلم بها، من أشهر كتبه كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق الذي نشره محمد عبده بالقاهرة عام 1897م. ومما يقال عنه أنه قال: "أردت الاشتغال بالعلوم وما كان لي مال، فكتبت ثلاث نسخ من كتاب الشفاء لابن سينا (428/1037م)، وكان للشفاء رواج عظيم، بعثت كل نسخة بمائة دينار وأودعت ثمنها ثلاث مئة دينار عند يزار (بائع الثياب) صديق لي، وكلماً احتجت أخذت منها وأنفقت حتى غلب على ظني أنني استوفيتها فانقطعت عنه فرآني الرجل وقال: مالي أراك تأخرت عن طلب النفقة، قلت: لأنني استوفيتها، قال: لا بعد أكثرها باق". فقد كان يستثمرها ويعطي الساوي فائدة ما استثمره

يشير بروكلمان إلى أن وفاة الساوي كانت أقرب إلى سنة 540هـ، في مقابل أن المصادر العربية تقر بأن وفاته في 450هـ، وعليه يعتبر بروكلمان أن سنة 540هـ هي الأقرب إلى الصواب لأن الكتب التي نسبت إليه تحمل اسم السنجرية أو النصيرية، أما الرسالة السنجرية نسبة إلى سنجر المتوفى 553هـ وهو سلطان السلاجقة، والنصيرية نسبة إلى نصير الدين محمود بن أبي توبة الوزير المتوفى 503هـ، وكلاهما يبتعدان عن السنة التي ذكرتها المصادر العربية (450هـ).

² زين الدين عمر بن سهلان الساوي: البصائر النصيرية في علم المنطق، تعليق وشرح محمد عبده، تقديم رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993.

³ المصدر نفسه، ص26.

⁴ علي سامي النشار: المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2000، ص25.

من علوم الوسائل و ليس غاية ، أي أنه لا يُقصد لذاته و إنما إلى السعادة التي دعا إليها الساوي بمعنى أنه جعل المنطق آلة أو صناعة توصلنا إلى غرض عملي¹. أما فيما يخص حاجتنا إلى المنطق حسب الساوي فهي إدراك المجهولات، وهذه الأخيرة نوعان : تصورات وتصديقات. فما التصديق عند الساوي وكيف حلله ؟ الحديث عن التصديق يتناول عنصرين أساسيين هما : القضية والاستدلال ، والنظر في الاستدلال يستوجب النظر في القضايا المكونة له، وهي بدورها تستوجب النظر في مكوناتها والتي هي : الاسم، الكلمة، الأداة.

1. عناصر القضيغ :

أ. الاسم :

يعرف الساوي الاسم بقوله : ' لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد و عيسى، وقائم وكاتب وقد يُشكك على هذا بلفظ أمس والمقدّم ولفظة الزمان، فإن هذه كلها أسماء و مع ذلك دالة على الزمان ، فنقول في حل هذا الشك أن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل، ويقتضي أن يكون المعنى متحصلاً في نفسه دون الزمان ، ويكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حدّه، وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى وهو الزمان، لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به² ، بمعنى أن الساوي يرى أن الاسم لا يدل على زمان : لا الحاضر، ولا الماضي ولا المستقبل بل يجب أن يدل على معنى اللفظ نفسه، وإن ارتبط به الزمان فذلك بالعرض لا ماهية. والاسم حسب الساوي مُحصلٌ مثل : زيد، الحجر وغير المحصل مثل : لا إنسان، لا بصير، لاعادل بمعنى أن الاسم قد يكون مثبتاً أو منفيًا ، والمني لا يعتبره اسماً لأن من خصائص الأخير أن يكون مفرداً، والاسم المنفي مركب من حرف السلب واسم محصل جعل مجموعهما دالاً على خلاف معنى المحصل الذي هو جزء المجموع³.

ب . الكلمة :

'هي لفظ مركب يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الأزمنة الثلاثة، مثال ضرب فإنه يدل على ضرب منسوب إلى ضارب غير معين في زمان ماضٍ ، والكلمة عند النحويين تسمى 'فعلاً ولكن ليست كل الأفعال كلمات عند المناطق، فإن تمشي وأمشي ومشت كلها أفعال وليست كلمات، بدليل أن الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال، والتاء في 'تمشي' دخل على المخاطب، والهمزة في 'أمشي' تدل على المتكلم فلما في 'يمشي' فإن الياء منه تدل على غائب غير معين⁴. وعليه فإن لغة العرب كلها مركبة لابلية والمنطقي لا نظر له في لغة دون الأخرى ، بل عليه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة

¹ :علي عبد المعطي ، محمد علي أبو ريان :أسس المنطق الصوري ومشكلاته :دار الجامعات المصرية :الإسكندرية ، دط، 1975، ص 5.

² : زين الدين عمر ابن سهلان الساوي : البصائر النصيرية في علم المنطق ، مرجع سابق، ص 96

³ المصدر نفسه ، ص 97.

⁴ :المصدر نفسه ، ص 98.

على معنى وزمانها المستقبل ، لا دلالة جزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى وتكون بذلك مفردة ، ويقسم الساوي الكلمة إلى محصلة وغير محصلة فالأولى كقولنا "قام" "فعد" والثانية كقولنا "لا قام" ، لا فعد ، وحرف اللام يسلب المعنى عن موضوعه ، وعليه لا توجد كلمة غير محصلة فيقول : "...فليس في لغة العرب كلمة غير محصلة ، وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب ، فإنها الدالة على زمان الحاضر¹ ، ودليله في ذلك أن في لسان العرب لا توجد كلمة مفردة للحاضر بل يستعملون المستقبل للدلالة على الحال مثل زيد يمشي ، أي في الحال وربما يستعملون الماضي للدلالة على الحال مثل أن زيداً صح ، أي استرجع صحته في الحال ، أما الكلمة المصرفة فهي الدالة على أحد الزمنين اللذين على طرفي الحاضر وهما الماضي والمستقبل .

وفيما يخص الاسم والكلمة أشار الساوي إلى أنهما يستعملان أحياناً استعمال المفردات التامة وأحياناً استعمال المفردات الناقصة، مثل موجود وكائن... فإذا قلنا زيد موجود أو كائن نعني بذلك أن نخبر عن وجوده أو كونه في ذاته ، فهو تام الدلالة ، أما إذا قلنا "زيد موجود قائماً" أو "زيد كائن في الدار" فمعناه متوقف على ما بعده ، فو ليس تام الدلالة المراد به .

ج- الأداة:

وهي اللفظة المفردة التي لا تدل على معنى لوحدها بل تدل على نسبة بين معينين ، بمعنى أنها لا تُثقل إلاً مقرونة بالأمر التي هي نسب بينها ، مثل : من ، في ، على ، لا فإذا قلت "خرجت من" فإن لم تقل "من الدار" لما كان المعنى تاماً .

2. القول [القضية] وأنواعه :

القول هو اللفظ المركب الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة عكس المفرد ، ويقسم الساوي هذا اللفظ المركب إلى تام الدلالة وناقص الدلالة ، فالأول مثل "باب الدار" ، حيث أن كل جزء منه يدل على معنى مستقل ، أما الثاني مثل "في الدار" فالدلالة لاتتم إلا في حضور القسم الآخر ، واللفظ إما يرتب مع لفظ آخر على سبيل التقييد و إما تترتب على أنحاء أخرى بدليل أن الحاجة إلى القول هي دلالة المخاطب على ما في نفسه ، والدلالة تراد في ذاتها مثل الإخبار ، أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب مثل التمني أو التعجب أو الاستفهام أو التماس (طلب) أو أمر أو دعاء ، وفي كل هذه التركيبات نجد التركيب الخبري هو النافع في العلوم حسب الساوي ، لأنه قابل لأن يُقال له أنه صادق أو كاذب وهذا هو التصديق بمعنى أن التركيب الخبري يؤدي إلى اكتساب التصديق ويطلق عليه أيضاً "القول الجازم" أو "القضية" وهو ثلاثة أنواع² : الحملي ، الشرطي المتصل ، والشرطي المنفصل . مثل : (الإنسان حيوان) ، (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) ، (إما أن يكون هذا العدد فرداً أو زوجاً) ، ويقول الساوي إن في النوع الثاني لدينا نسبة المتابعة واللزوم ، وفي النوع الثالث لدينا نسبة العناد

¹ المصدر نفسه الصفحة نفسها .

² المصدر نفسه ، ص 99 .

والتباين، والصدق والكذب فيهما يكون بتلازم الأولى والثانية أو تعاندهما¹، بمعنى أنه لا يمكن أن نحكم على جزء من القضية إما مقدم وحده أو تالي وحده، بل يجب أن يكونا في قضية واحدة لكي نصدر الحكم عليهما (لأن في المتصل والمنفصل قضيتين). وفي الأنواع الثلاثة نجد نسبة معنى إلى معنى إما إيجاباً أو سلباً، إثباتاً أو نفيًا، فخاصية الإيجاب في الحمل هي الحكم بوجود شيءٍ لشيءٍ، أما السلب هو الحكم بلا وجود شيءٍ لشيءٍ²، بينما الإيجاب في المتصل هو لزوم إحدى القضيتين للأخرى، فالمقرونة بحرف الشرط "إذا" تسمى "مقدما"، والتي قرن بها حرف الجزاء "فإن" تسمى "تالي"، أما السلب فهو رفع ذلك للزوم³، والإيجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للأخرى، والسلب فيه يكون برفع هذه المباينة.

كما يقول الساوي بأن المقدم والتالي في القضية الشرطية المنفصلة يكون بالوضع وليس بالطبع، لأن كل قضية يمكن أن تجعل "مقدماً" وتكون الأخرى "تالياً" بالضرورة، وهذا الأمر لا يجوز في الشرطية المتصلة لان المقدم فيها خاص والتالي عام. يقول الغزالي في كتابه "معيار العلم": "إن القضية تنقسم إلى جزأين: أحدهما الخبر والآخر المُخْبَر عنه كقولك "زيد قائم"، فالقائم هو الخبر وزيد هو المُخْبَر عنه، وعادة المنطقيين بتسمية الخبر محمولاً والمُخْبَر عنه موضوعاً⁴، ويعتبر أن القضايا باعتبار وجود تركيبها ثلاثة أصناف وهي نفسها التي قال بها الساوي، بمعنى أنه لم يخالف الغزالي فيما يخص القضية بنوعها الحملية والشرطية.

أ - القضية الحملية:

يقول ابن سينا أنه إذا كان موضوع القضية الحملية شيء جزئي فهي تسمى "مخصوصة" سواء كانت موجبة أو سالبة مثل: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، وهو نفس الأمر بالنسبة للساوي حيث يعتبر أن القضية المخصوصة هي قضية جزئية الموضوع سواء كانت سالبة أو موجبة، أما إذا كان الموضوع كلياً ولم تتبين فيه كمية ما عليه الحكم فهي تسمى "مهملة" أي "أهمل كمية هذا الحكم ولم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام"⁵، وإذا تبين فيه قدر الحكم وكان الموضوع كلياً فهي تسمى "محصورة"، ومنه فالقضايا الحملية أربعة: مخصوصة، مهملة، محصورة كلية، ومحصورة جزئية، وعليه فالساوي قسم القضايا نسبة إلى الكم وليس إلى الكيف وفي كل حالة من الحالات سلب وإيجاب.

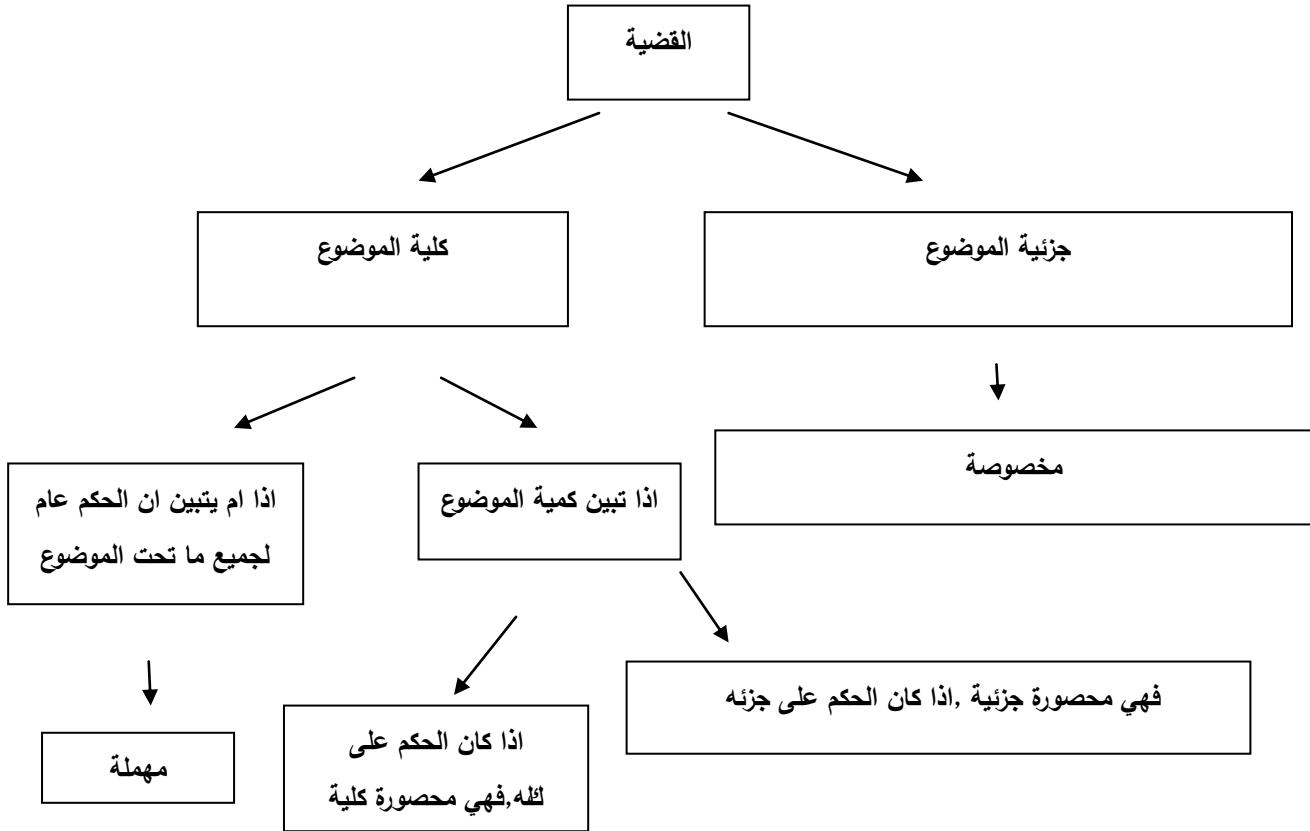
¹ الصفحة نفسها.

² الصفحة نفسها.

³ الصفحة نفسها.

⁴ أبو حامد الغزالي: معيار العلم في المنطق، المطبعة العربية للنشر والتوزيع، دم، ط2، 1927م، ص72.

⁵ ابن سينا: الإشارات والتبهيهاات القسم الاول، شرح نصير الدين الطوسي، دار المعارف القاهرة، ط3، دس، ص229.



كما يؤكد الساوي أن اللفظ الذي يبين كمية الحكم يسمى "سوراً" أو "حاصراً" (كل، بعض، لاشيء، لا واحد، لا كل، لابعض¹) ويقول ابن سينا² واعلم أن اللفظ الحاصر يسمى سوراً مثل: كل، بعض، لاواحد، لاكل، لابعض².

ثم نجده ينه دارس المنطق إلى أن لفظ "إنسان" ليس لفظاً عاماً، لأنه لو كان كذلك لما كان كل شخص إنسان، كما أنه ليس خاصاً لأنه لو كان خاصاً لما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص، يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى³، لأنه لو كان هذا اللفظ عام لكان قولنا إنسان يقتضي قولنا كل الناس وهذا محال، وعليه فإن هذا اللفظ مهمل يقبل الكلية والجزئية، وهذا تأكيد على نسبية الحدود أو الألفاظ بين الكلية والجزئية. والقضايا الحملية منها الثلاثية ومنها الثنائية، حيث أن هذه الأخيرة يكون فيها عدم التصريح بالرابطة بين الموضوع والمحمول، أما إذا صُرح بها أصبحت ثلاثية⁴.

و لتجنب الوقوع في الخلط في القضايا يجب مراعاة الأمور التالية :

¹: المصدر السابق ، ص 102.

²: المرجع نفسه ، ص 232.

³: ابن سهلان الساوي:مصدر سابق ، ص 102

⁴: المصدر نفسه ، ص 104.

- يجب أن نبين معنى لفظ المحمول ولفظ الموضوع، لأنه لو كانا من الأمور المشتركة بين أمور أخرى لوقعنا في الزلل، فلا بد من تبيان المقصود من الموضوع والمحمول، لأن الصدق لا يستمر في جميع المتشابهات، ومثال ذلك: المشتري مضيء ونقصه به الكوكب، وليس الذي هو إيزاء البائع.

- يجب أن نراعي معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والمكان والزمان: فلذا قلنا فلان أب يجب أن تبين أب من (الإضافة)، أما إذا قلنا كل متحرك متغير (شرط)، وإذا قلنا الفلك مستدير هنا الكلية هي المستديرة وليس كل جزء منه كذلك (الجزء)، أما إذا قلنا الصبي ليس عارف للأشكال الهندسية فهو كذلك بالفعل وليس بالقوة (القوة، الفعل) وإذا قلنا الشمس تُنضح الثمار فذلك يكون في زمن محدد (الزمان). إذن حسب السواي يجب مراعاة هذه الأمور كلها وإلا وقعنا في الخطأ لأن القضية لا تكون صادقة أو كاذبة ما لم تُلاحظ فيها هذه الأمور.

ب - القضية الشرطية :

وهي التي حُكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو عدمه (موجبة، سالبة)، أو حكم فيها بالعناد بين نسبتين أو عدمه، وتتكون من قضيتين في الأصل رُبط بينهما بآداة الاتصال والمتمثلة في: إذا، إن، لو، أو أداة انفصال مثل: أم، أو وكما سبق وأشارنا إلى أنها تتكون من مقدم وتالي، فالأول لتقدمه في الرتبة والتالي لوقوعه في الرتبة الثانية وهي تالية للجزء الأول وهي إما متصلة أو منفصلة¹، والسواي يعتبر أن القضية الشرطية تشارك الحملية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي "قضية" يُحكم فيها بنسبة شيء إلى شيء إما متابعة وإما معاندة (اتصال أو انفصال)، وبالتالي فهو لم يخرج عما هو مألوف في تعريف القضية الشرطية، فإذا كانت القضايا الحملية مكونة من مفردات فإن القضايا الشرطية مكونة من هذه العمليات لكنها خرجت عن صفتها الحملية، بل دخل حرف الشرط والجزاء عليها فأصبحت مقدماً وتالياً².

وعند الحديث عن القضايا الشرطية تستوقفنا مسألة هامة تتمثل في التساؤل التالي: هل أرسطو أشار إلى مثل هذه القضايا؟ يجيب علي سامي النشار بأن أرسطو خصص كتاباً تناول فيه القضايا وهو كتاب "العبارة"، وقد تناوله المسلمون بالشرح والتفصيل، فلم يقفوا عند أبحاث أرسطو بل أضافوا إليها أبحاثاً أخرى، ولعل أهم تلك الأعمال هي تقسيم القضايا إلى حملية وشرطية، وتقسيم الشرطية إلى متصلة ومنفصلة لأن المنطق الأرسطي الهلنستي لم يعرف على الإطلاق القضايا الشرطية بنوعها ولكن وجدت أولاً لدى ثيوفرسطس واوديموس، ثم ظهرت بصورتها الكاملة عند الرواقين، وعن طريق الشراح اليونانيين انتقلت إلى العالم الإسلامي³.

¹: يوسف محمود: المنطق الصوري التصورات والتصديقات، دار الحكمة، الدوحة، ط1، 1994م، ص104.

²: المصدر السابق، ص160.

³: علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1984م، ص66.

ويتساءل علي سامي النشار: هل المسلمون عرفوا أن أرسطو لم يضع هذه القضايا أم لا؟ لأن غالبية الشراح المسلمين قد ذكروها في كتبهم منهم ابن سينا، ويقول هذا الأخير أن أرسطو له نظرية مفصلة في القضايا الشرطية لم تصل مصادرها إلى أيديهم، وقد أشار أبو البركات البغدادي إلى أن أرسطو لم يذكر هذه القضايا في كتبه بل أهملها إما لقلّة فائدتها في العلوم فلم يشأ التطويل بها، وإما لأنه اعتمد على أن الأذهان التي عرفت الحمليات تنتهي منها إليها فتعرفها بما عرفت من الحمليات¹، فللساوي إذن كغيره من المناطقة المسلمين تحدث عن هذا النوع من القضايا، فالشرطية المتصلة قد تكون مركبة من: حمليتين، حملية (مقدم) وشرطية (إما متصلة أو منفصلة)، متصلتين، منفصلتين، متصلة (مقدم) ومنفصلة، أما الشرطية المنفصلة فقد تكون مركبة من: حمليتين أو متصلة وحملية أو منفصلة وحملية أو متصلتين أو منفصلتين أو متصلة ومنفصلة، وفي كلتا الحالتين (الاتصال والانفصال) نجد السلب والإيجاب.

3. الحجة [القياس] وأنواعها :

يعتبر الساوي أن معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق، وهي بدورها مركبة من القضايا التي ركبت منها المفردات، هي القول المركب من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مُصدق به²، وهي ثلاثة أنواع: القياس والاستقراء والتمثيل، فللقياس هو المعتمد الموثوق من جملة الأمور الأخرى، وهو يختلف عن القضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها وصدق عكسها (العكس المستوي)، أما القضايا التي تشكل القياس تسمى "مواد القياس" والتأليف المخصوص الواقع فيها يسمى "صورة القياس"، وينقسم إلى برهاني، وجدلي، ومغالطي، خطابي، شعري، وذلك لاختلاف مواده، لكن الصورة واحدة فيها جميعاً³.

أ - القياس :

يسمى الساوي القضايا التي يُركب منها القياس بالمقدمات، وأجزاء المقدمات بعد التحليل تسمى حدودا مثال: كل جسم مؤلف (مقدمة)، وكل مؤلف مُحدث (مقدمة) إذن كل جسم مُحدث (نتيجة) أو (مطلوباً)، ومن خلال هذا نجد أن لدينا ثلاثة حدود: الجسم، المؤلف، المُحدث. يقول الساوي "إن مجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس، واللازم عنه وهو كل جسم محدث، يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم... يسمى مطلوباً"⁴، وهذا اللازم إذا كان مُصرح به في القياس بالقوة لا بالفعل يسمى "اقترانياً" والمثال السابق يبرز ذلك، أما إذا كان مُصرح به بالفعل فيسمى "استثنائياً"⁵.

¹: المرجع نفسه، ص 67

²: ابن السهلان الساوي: مصدر سابق، ص 139.

³: الصفحة نفسها.

⁴: المصدر نفسه، ص 142.

⁵: المصدر نفسه، ص 141.

مثلاً: إذا كان هذا العدد فرداً فهو لا ينقسم إلى متساويين، لكنه فرد، إذن إنه لا ينقسم إلى متساويين، أما إذا كان استثنائياً لكنه ينقسم بمتساويين¹ فلن اللازم يكون أنه ليس بفرد، وهو مذکور في القياس بالفعل (سواءً كما هو أو نقيضه كما في هذا المثال) ، وعليه فإن السواي لم يخالف أرسطو في هذا الصدد، حيث أن أرسطو عرف القياس بقوله: القياس قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بالضرورة¹ ، كما يقول بلن الحد الأصغر يكون موضوعاً في النتيجة والحد الأكبر يكون محمولاً فيها ، ويسمى كل منهما بالأكبر والأصغر لوجودهما في مقدمة كبرى وصغرى ، أما الحد الأوسط فلا يظهر إلا في النتيجة لان مهمته تتمثل في الربط بين الحدين الآخرين، فهو عصب القياس ، كما أن وضعه في القياس يحدد شكله إلى ثلاثة أو أربعة أشكال ، مع العلم أن أرسطو لم يقل بأربعة ، لأن الشكل الرابع × الذي يكون فيه الحد الأوسط محمولاً في الكبرى موضوعاً في الصغرى هو حالة عكس الأولى (الشكل الأول) ، ويمكن رد هذه الأشكال كلها إلى الشكل الأول التام عن طريق عكس المستوي أو البرهان بالخلف ، إذن فالقياس ينقسم إلى اقتراني واستثنائي :

أ¹- القياس الاقتراني:

ويسمى كذلك الحملي وهو المركب من مقدمتين وكل مقدمة تشتمل على حدين (محمول وموضوع) ، وقد يكون القياس الاقتراني مركباً من الشرطيات ، وقد يكون مركباً من حمليات وشرطيات ، ويشرح السواي هذا النوع من القياس الاقتراني بمثال سابق الذكر وهو : كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث إذن كل جسم محدث، فحد "مؤلف" هنا يسمى حداً أوسطاً ، وكل مقدمة لها حد خاص بها يجتمعان معاً في النتيجة وهما الحد الأكبر والأصغر وتُليّف المقدمتين يسمى اقتراناً ، وهيئة هذا الاقتران يسمى شكلاً² . فالحد الأوسط إما أن يكون محمولاً على الأصغر موضوعاً للأكبر ، وهذا هو الشكل الأول ونجد أرسطو يهفهف : " إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى " ، وأما إذا كان الحد الأوسط محمولاً في كليهما فهذا الشكل الثاني أو موضوعاً في كليهما وهذا الشكل الثالث ، أما إذا كان محمولاً في الكبرى موضوعاً في الصغرى أي عكس الأول فيقول عنه السواي "أنه وإن أوجبته القسمة غير معتبر لأنه بعيد عن الطبع...مع انه مُستغنى عنه" ، أما الشكلان الآخران وان كانا غير بيّنان بذاتهما إلا أنهما قريبان إلى الطبع والفهم ، وهما نجد لم يخرج عمّا قلناه سابقاً في تعريف أرسطو للقياس ، وعليه فان الأشكال الثلاثة وليست أربعة وتشترك كلها في نفس القواعد التي هي : لا قياس عن جزئيتين ، ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبراهما جزئية، والنتيجة تتبع الأخص (في الكم والكيف).

¹ ابن رشد: تلخيص منطق أرسطو ، كتاب القياس ، المجلد الرابع ، دراسة وتحقيق جبرار جهامي ، دار الفكر اللبناني ط1 1992 ، ص 233.

♦ الشكل الرابع أضافه جالينوس ولم يبحثه أرسطو ، كما نلاحظ أن هذا الشكل لم يُبحث بحثاً وافياً لدى الشراح المسلمين الأوائل لكن المتأخرين افردوا له مباحث طويلة (انظر: د يوسف محمود: المنطق الصوري والتصديقات ، مرجع سابق ، ص 188) ² المصدر السابق ، ص 142.

والقياس الاقتراني كما سبق الذكر قد يكون من الشرطيات ، فإذا كان كذلك فإنه إما أن يقع بين متصلتين أو منفصلتين، أو بين حملي ومتصل، أو بين حملي ومنفصل، أو بين متصل ومنفصل ، يقول الساوي "ولسنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها ، فإن منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين إنتاجه إلا بكلفة شديدة... فلنقتصر على ما هو قريب من الطبع السليمة إنتاجه ، فمن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين " ¹ ، ويقصد بذلك ابن سينا ، ويقول أيضا "...وان أخرج الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقترانات كتاباً جامعاً للمألوف والغريب منه " ² ، بمعنى أنه لم يفصل في هذه المسألة كثيراً فمن أراد الاستفادة فليعد إلى كتاب ابن سينا الذي خصه لهذا الموضوع .

فقد يكون الاقتران بين متصلتين نجد مثلاً : كلما كان (اب) كان (ج د) ، كلما كان (ج د) فان (ه ز) ، إذن كلما كان (ه ز) كان (ا ب). أما إذا كان الاقتران بين منفصلتين فنجد مثلاً: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو يكون فرداً، وكل زوج فهو إما زوج الزوج، وإما زوج الفرد فقط ، وإما زوج الزوج والفرد ، إذن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ، فيحين إذا كان الاقتران بين حملي ومتصل فنجد ثلاثة أشكال :

<p>إذا كان (ا ب) فكل (ج د) إذن إذا كان (وكل ج ه) (ا ب) فكل (ج ه).</p>	<p>إذا كان (ا ب) فلا شيء من إذا كان ، وكل (ده) ، (ج د) (ا ب) فلا شيء من (ج ه)</p>	<p>إذا كان (ا ب) فكل (ج) إذن ، وكل (د ه) ، (د) إذا كان (ا ب) فكل (ج ه)</p>
---	---	--

أما إذا كانت سالبة فنتج أشكال أخرى ثلاثة، ويقول الساوي عنها إنها بعيدة عن الطبع فلا نذكرها، أما إذا كان الاقتران بين الحملي والمنفصل فنجد مثلاً : كل جسم متحرك ، وكل جسم إما نبات أو حيوان أو جماد ، إذن كل متحرك إما نبات أو جماد أو حيوان. أما إذا كان الاقتران بين المتصل والمنفصل فنجد مثلاً : إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجود أو أن يكون الليل موجود ، هنا تكون النتيجة على وجهين : إما متصلة أو منفصلة : إذا كانت الشمس طالعة ، فليس الليل موجود أو إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجود ³ .

أما ابن سينا في كتابه " النجاة " يُعرف القياس الاقتراني كما يلي " كل قياس اقتراني فإنما يكون عن مقدمتين تشتركان في حد وتفترقان في حدين فتكون الحدود ثلاثة ، ومن شأن المشترك فيه أن يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين الآخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف

¹ :المصدر نفسه ، ص 165.

² : الصفحة نفسها .

³ :المصدر نفسه ، ص 168.

محدث فكل جسم محدث¹، وعليه نجد أن ابن سينا لا يخالف صاحب البصائر في هذا الشأن، حيث انه يقصد بالحد المشترك الحد الأوسط، والحدين الآخرين هما الحد الأكبر والأصغر وعند زوال الحد الأوسط تكون النتيجة التي عبّر عنها باللازم²، كما نجد ابن سينا يقسم القياس إلى استثنائي واقتراضي وهذا الأخير يكون من الحمليات والشرطيات، وهذا الأمر لا يختلف عمّا فعله الساوي. مع العلم أن هناك من المناطق العرب الذين ميّزوا بين القياس الاقتراضي والاستثنائي واقتصروا في الاقتراضي على الحمليات دون الشرطيات ومن بينهم؛ الغزالي والأخضري².

أ2- القياس الاستثنائي:

يُعرف القياس الاستثنائي على انه قياس مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لأحد جزئها، ويجوز أن تكون حملية وشرطية وهي التي تسمى "المستثناة"، وهي بدورها تلزمها نتيجة³، أما صاحب البصائر فيعرفه كما يلي: "...مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية لا محالة والأخرى استثنائية، فيستثنى أحد جزئي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر ونقيضه"⁴، إذن نجد أنه نفس تعريف ابن سينا، وقد شرح الساوي هذا القول بأنه إذا كان المستثنى من جزأي الشرطية حملياً كانت المقدمة الاستثنائية حملية، وإذا كان شرطياً كانت شرطية.

مثال:

إذا كان هذا إنسان فانه حيوان شرطية متصلة ←

لكنه إنسان قضية استثنائية (لكن) استثناء المقدم إذن هو حيوان

أما استثنائياً نقيض المقدم (لكنه ليس حيوان) فلا يلزم عنه انه حيوان أو ليس حيوان، في حين أننا إذا استثنينا نقيض التالي وقلنا (لكنه ليس حيوان) فيلزم انه ليس إنساناً، أما إذا استثنينا عين التالي وقلنا (لكنه حيوان) فلا يلزم عنه أنه إنسان أو ليس إنساناً. ويقول الساوي "...وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي إذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي"⁵، بمعنى أن استثناء نقيض المقدم وعين التالي غير منتج حسب الساوي. بينما نجد الغزالي في كتابه معيار العلم يقول: "...وإنما ينتج استثناء عين التالي ونقيض المقدم إذا ثبت أن التالي مساو للمقدم لا أعم منه ولا أخص كقولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار موجود فالشمس طالعة"⁶، وعليه إن استثناء عين التالي عند الغزالي منتج كما وضع ذلك بالمثال، أما فيما يخص استثناء نقيض المقدم فإنه قال "لكن الشمس غير طالعة" والنتيجة كانت "فالنهار ليس موجود"، وهذا

¹ ابن سينا: النجاة في المنطق والإلهيات، ص 19.

² أبو حامد الغزالي: معيار العلم، مرجع سابق، ص 137.

³ ابن سينا: النجاة في المنطق والإلهيات، مرجع سابق، ص 29.

⁴ المصدر السابق، ص 169.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ أبو حامد الغزالي: معيار العلم، مرجع سابق، ص 140.

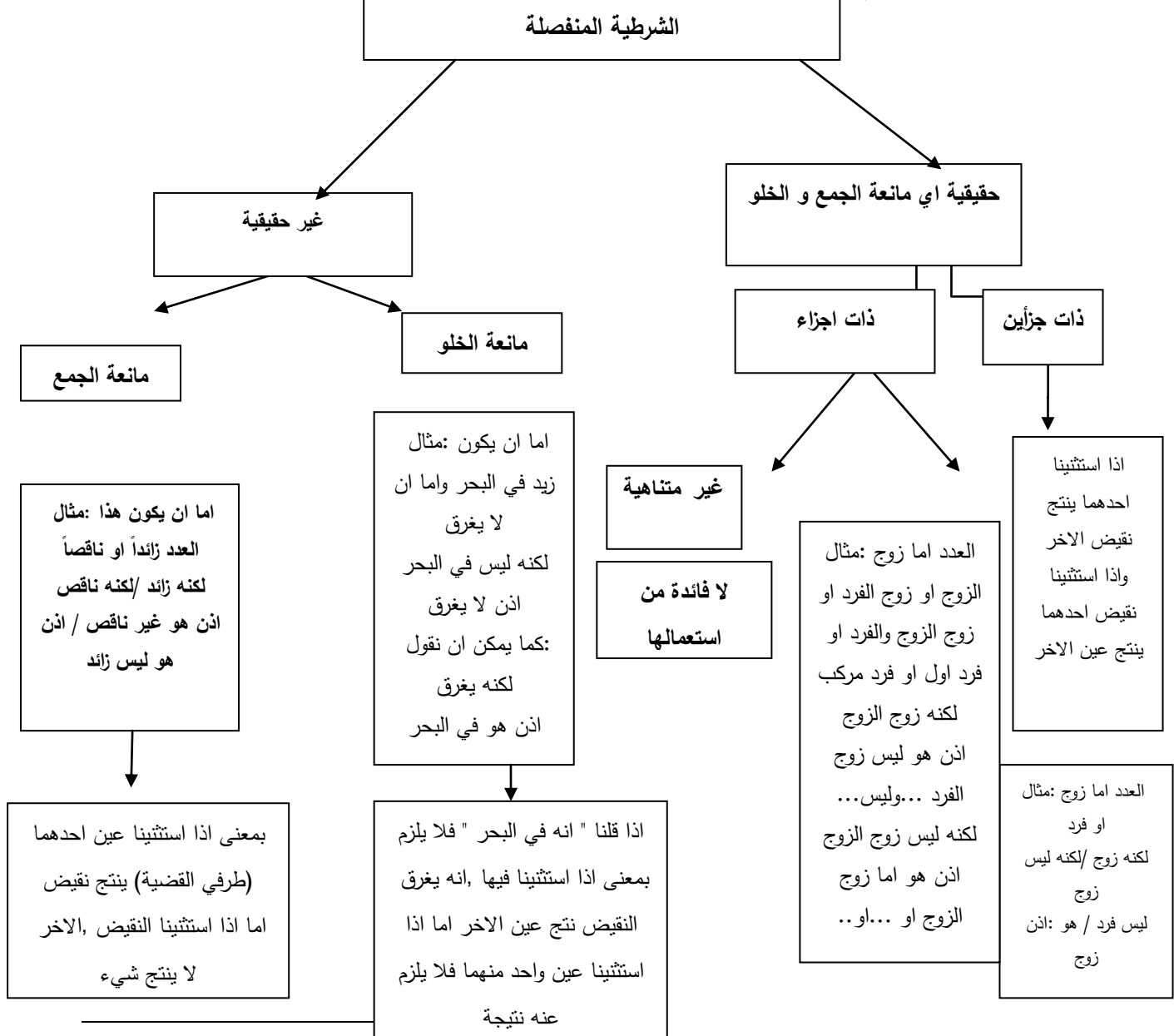
الأمر مناف لما قاله الساوي ، أما ابن سينا فلا يختلف مع الساوي في هذا الرأي¹... واستثناءً نقيض المقدم وعين التالي لا ينتج شيئاً...¹.

هذا الكلام كله كان في الشرطيات المتصلة ، أما الشرطيات المنفصلة فيكون فيها القياس على شكل

مقدمة كبرى شرطية منفصلة وأخرى صغرى استثنائية ونتيجة ، والمقدمة الكبرى تقبل ثلاث حالات :

- إما أن تكون مانعة الجمع والخلو أي حقيقية بمعنى طرفاها لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً
- إما أن تكون مانعة الجمع فقط أي لا يمكن أن يجتمعا معاً ويمكن أن يرتفعا معاً
- إما أن تكون مانعة الخلو فقط أي عكس الحالة الثانية: يمكن أن يجتمعا معاً ولا يمكن أن يرتفعا معاً.

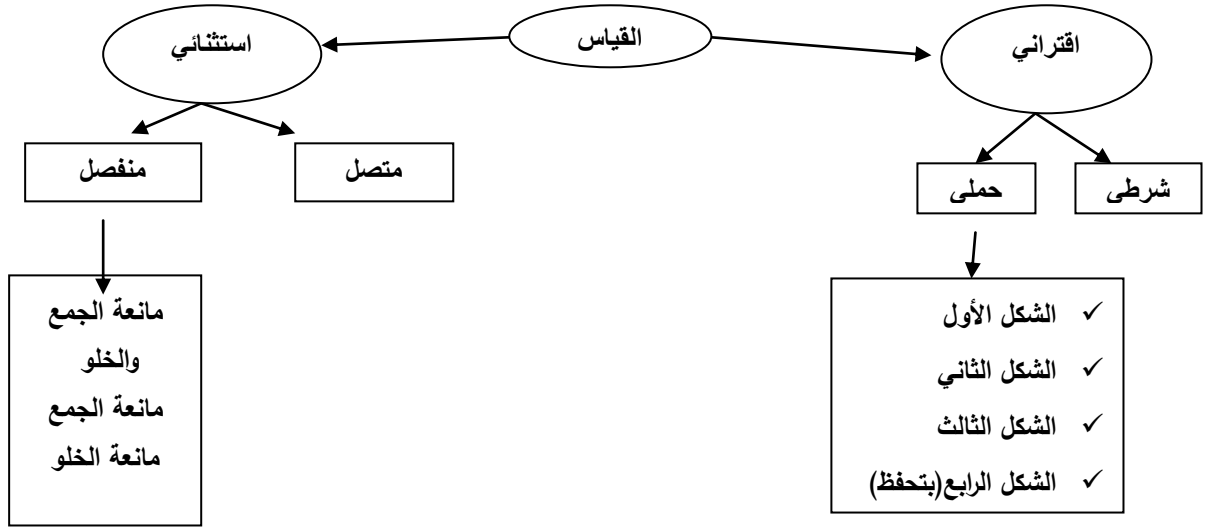
والمخطط الموالي يشرح هذا الكلام:²



¹ ابن سينا : النجاة في المنطق والالهييات ، مرجع سابق ، ص 29.

² المصدر السابق : ص 170 ، 171.

ملخص القياس عند الساوي :



ب - القياس المركب :

لقد تحدث الساوي عن القياس المركب وقياس الخلف وقياس الدور وعكس القياس ، فعن القياس المركب قال: ...قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد، فيُظن أن ذلك قياس واحد، بل هي قياسات كثيرة سبقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوقهما ، ومقدمتا القياس إذا لم تكونا بينتين بنفسهما احتاجتا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأول¹ ، وربما اختلط بين هذه المقدمات وبين الاستقراء والتمثيل ، بمعنى انه قد يحصل التباس بين هذا النوع من القياس وبين الاستقراء والتمثيل ، ووجه الشبه بينهما هو وجود أكثر من مقدمتين في كل منهما. والقياس المركب قد عرفه ابن سينا كما يلي: "...وإنما تركيب القياس أن تكون القياسات المجموعة إذا حللت إلى أفرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيء آخر ، إلا أن نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت ، وربما لم يُصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الأول قياساً من مقدمتين... فربما اختلط بها استقراء أو تمثيل..."² .ولهذا نلاحظ أن الساوي وابن سينا اتفقا حول تعريف القياس المركب ، وقد أشار كل منهما إلى نفس الملاحظة وهي إمكان اختلاطه بالاستقراء والتمثيل . والقياس المركب صنفان موصول ومفصول :

¹: المصدر نفسه ، ص 172.

²: ابن سينا: النجاة في المنطق والالهيات ، مرجع سابق ، ص 29.

ب1- القياس الموصول النتائج :

كل شاعر حساس كل شاعر يتألم
 كل حساس يتألم كل من يتألم قوي العاطفة
 كل شاعر يتألم كل شاعر قوي العاطفة المطلوب الأول

بمعنى نتيجة القياس الأول هي مقدمة القياس الثاني، وهذا هو القياس الموصول النتائج، أي هو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة نتيجة، ومرة أخرى تُذكر مقدمة.

ب2- القياس المفصول النتائج:

كل شاعر حساس
 كل حساس يتألم
 كل من يتألم قوي العاطفة
 كل شاعر قوي العاطفة ← المطلوب الأول

هذا النوع من القياس مفصول النتائج لان النتيجة فُصلت ولم تُذكر، ويكون هذا النوع أكثر استعمالاً في العلوم اعتماداً على وضوح النتائج المتوسطة فتُحذف. كما نلاحظ أننا نصل إلى نفس النتيجة في القياس الموصول والمفصول على حد سواء.

ب3- قياس الخلف :

أما قياس الخلف فيقول عنه الساوي :¹ ومن جهة القياسات المركبة قياس الخلف ، وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه ، والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه ، فإذا بطل النقيض تعين المطلوب ، وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني والثاني استثنائي² ، بمعنى أننا نبين المطلوب من جهة تكذيب نقيضه² ، يوضح الساوي قوله بالمثل التالي :

المطلوب :

كل ا ب
 إن لم يكن كل (ا ب) فإنه ليس كل (ا ب) ← نقيض المطلوب
 كل (ب ج) نفرضها صادقة دوماً
 إن لم يكن كل (ا ب) ← فليس كل (ا ج)
 نعوض " ج " في مكان " ب " لأنه كل " ب ج "

بعدما توصلنا إلى هذه النتيجة نستعملها كمقدمة قياس استثنائي و نستثني نقيض تاليها فتكون كما

يلي:

إن لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج).

¹ المصدر السابق ، ص 174 .

² ابن سينا : النجاة في المنطق والالهييات ، مرجع السلبق ، ص 32 .

لكن كل (ا ج) .

إذن كل (ا ب) وهو المطلوب الأول كل (ا ب).

وهذا انطلاقاً من القاعدة : استثناء نقيض التالي ينتج عين المقدم.

وعكس ذلك عند صاحب البصائر هو ما يعرض للقياس، و هو ما يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو

النقيض ويضاف إلى إحدى القدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى .

ج. الاستقراء :

هو حكم على كل لوجوده في جزئيات ذلك الكلي إما كلها و هذا ما يعرف بالاستقراء التام أو القياس المقسم ، و إما أكثرها وهو الاستقراء المشهور أي الاستقراء الناقص¹ ، فهذا هو تعريف الساوي للاستقراء و هو لا يختلف عن تعريف ابن سينا في الإشارات و التنبهات حيث يقول : الاستقراء هو الحكم على الكل بما يوجد في جزئياته الكثيرة ، مثل حكمنا بان الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، استقراء للناس و الدواب البرية ...²

د. التمثيل: هو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي آخر أو جزئيات أخرى لمشابهة بينهما³ ، وهو ما يعرف لدى المتكلمين بقياس الغائب على الشاهد⁴ .

خلاصة :

وفي الأخير نستنتج أن الساوي أكد في كل مرة على الجانب العملي البراغماتي للمنطق، بدليل تأكيده على أن ما تعود عليه الناس يقبل وما لم يتعود عليه يمكن الاستغناء عليه، ولكن طبعاً هذا لا يعني أنه لم يجدد المنطق ، فالذي يغوص في كتابه البصائر النصيرية يدرك إدراك الساوي الدقيق لكل عناصر المنطق سواء تعلق الأمر بالتصورات أو القضايا أو الاستدلال بنوعه المباشر وغير المباشر.

¹: المصدر السابق، ص 209.

²: ابن سينا : الإشارات و التنبهات ، مرجع سابق ، ص 368.

³: المصدر السابق ص 212.

⁴: ابو حامد الغزالي ، المرجع السابق ص 104.